



إجماع على وأد الفتنة

السياسيون يعبرون المحنة بمزيد من التقارب

بغداد / الصدا

عم التناؤل والارتياح الاوساط الرسمية والشعبية بعد الاجتماع الذي عقده كبار الزعماء السياسيين في البلاد مناقشة تشكيل حكومة وحدة وطنية وتعزيز روح التضامن بين مختلف القوى.

وحدة وطنية لاتستثني اي طرف. وكانت العاصمة بغداد وعدد من المحافظات قد شهدت فرض اجراءات امنية مشددة خلال الايام التي تلت الاعتداء الأثم، ومن بين الاجراءات فرض حظر تجول عام تم رفعه عن بغداد أمس لتعود فيها الحياة الى طبيعتها. وشهدت ايام حظر التجول حركة دووبيا للسياسيين في مختلف القوائم لنزع فتيل ازمة لاحت في الافق. واعتبر البعض ان نتيجة العمل الجبان الذي طال مقدسات المسلمين في سامراء جاءت عكسية لتبرهن على وحدة الصف. وقال الدكتور فؤاد معصوم

من قائمة التحالف الكردستاني: ستبدأ الجلسات للمباحثات اعتباراً من اليوم وتستمر خلال الايام القادمة. وكانت اولى المبادرات ما قام به رئيس الجمهورية حيث عقد اجتماعاً لكل الاطراف بعد الاعتداء الالهابي على مرقد الاماميين على الهادي والحسن العسكري (ع)، كما اعقبه لقاء آخر في مكتب السيد رئيس الوزراء. وازداد معصوم ان الحادثة الالائمة وضعت الجميع امام مسؤولياتهم الوطنية والتاريخية ولايد من اتفاق واضح وصريح ورفع اي فيتو او خطوط

حمرآ عن مشاركة اي طرف. وقال عدنان الدليمي رئيس جبهة التوافق: نحن مصممون على المشاركة في الحكومة المقبلة، لان البلد لا يهدأ إذا لم نشارك في الحكومة. وازداد: لن نعلق مشاركتنا في الحكومة، وانما نعلقنا التفاوض مع لائحة الائتلاف العراقي الموحد. وهذا التعليق ممكن رفعه بعد يوم او يومين اذا رأينا ان هناك اجراءات صادقة من قبل الحكومة لحل المشكلة. وكانت جبهة التوافق قد رحبت السبت بتصريحات رئيس الوزراء، إبراهيم الجعفري، الجمعة حول

اتخاذ خطوات نحو إنهاء الأزمة التي اندلعت. وقالت الجبهة إنها قد تعيد النظر بقرارها المتعلق بالمباحثات الدائرة حول تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، وبخاصة فيما يتعلق بإعادة بناء مرقد الإمامين العسكريين في سامراء والمساجد التي تضررت. وفي بيان صادر عن الجبهة اوضحت انها رأت "مؤشرات ايجابية" من جانب الحكومة توضح انها في طريقها للاستجابة لمخاوف العرب السنة من الأزمة الطائفية. وجاء في البيان "رغم أننا نقدر موقف الحكومة، فإن من المهم وضع مثل هذه

القرارات موضع التنفيذ، برغم تدهور الأوضاع الأمنية، مشيرة إلى أنها ستراقب الأوضاع عن كثب. وأكدت الجبهة في البيان الصادر عنها أنها ستمضي قدماً في المشاركة في العملية السلمية، وأنها لن تتردد في إعادة النظر بموقفها والتراجع عن المفاوضات المتعلقة بتشكيل حكومة جديدة إذا ما تمت الاستجابة لمطالبها. وكان رئيس الوزراء ابراهيم الجعفري قد اعلن في ختام اجتماع شاركت فيه كل الاحزاب: ان الطبقة السياسية برمتها عبرت عن رغبتها الاكيدة في تسريع العملية السياسية.

واكد الجعفري ان القادة السياسيين اتفقوا في الاجتماع على ضرورة حماية الأماكن المقدسة وفتح تحقيق حول الاحداث الاخيرة، كما اعربوا عن رغبتهم في حل مسألة السجناء السنة. وعلى صعيد متصل أكد رئيس الجبهة العراقية للمفاوضات الوطني صالح المطلك، ان الأوضاع تسير نحو الاستقرار والهدنة بعد اعمال العنف التي حدثت في الاسبوع الماضي.

مشيراً الى ان اجواء من الثقة المتبادلة تسود المشاورات وهذا ما يساعد على حل المشاكل التي قد تعيق تشكيل الحكومة. من ناحيته أكد الشيخ ضياء الدين الفياض عضو قائمة الائتلاف العراقي الموحد: ان الأوضاع في البلاد تسير نحو الاستقرار والهدنة. اصبح مدركاً لضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية. وقال الفياض: ان قائمته تجري اتصالات مع جميع الكتل السياسية من اجل الوصول الى صيغة تفاهم مشتركة. ويتوقع ان تشهد الايام القليلة القادمة لقاءات

مكثفة بين قادة الكتل السياسية لمواصلة البحث في تشكيل الحكومة. وتسود اللقاءات بين الزعماء السياسيين اجواء ايجابية بحسب مصادر مقربة من اللقاءات. وتوقع متابعون لمحريات العملية السياسية في العراق ان الجهود التي بذلت من قبل الزعماء السياسيين للسيطرة على الازمة التي اندلعت بعد اعتداء سامراء قد تنسحب على مجمل العملية السياسية، مما يساعد على تشكيل حكومة توافيقية تلبي جميع المطالب في وقت قياسي.

اليوم ... الجلسة الثالثة عشرة من المحاكمة

الموسوي: ستعرض مستندات خطية لمخاطبات بين صدام ومخابراته بشأن قضية الدجيل

بغداد / جلال حسن

تستأنف اليوم وقائع الجلسة الثالثة عشرة لمحكمة صدام وسبعة من اعوانه في قضية مقتل ١٤٨ مواطناً في الدجيل. واعلن رئيس هيئة الادعاء العام في المحكمة الجنائية العليا المحامي جعفر الموسوي حضور عدد من اعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين الى جلسة المحاكمة. وقال الموسوي انه سيتم عرض مستندات خطية لمخاطبات جرت بين جهاز المخابرات السابق وصدام بشأن قضية الدجيل وتوقع تلاوة شهادة عدد من الشهود غيابيا بسبب عدم تمكنهم من الحضور الى المحكمة. وعلى صعيد متصل أكد المحامي خليل الدليمي رئيس هيئة الدفاع

عن صدام لوكالة فرانس برس أمس الاثنين ان صدام انهي اضراباً عن الطعام استمر ١١ يوماً بعد تدخل هيئة الدفاع. وقال الدليمي الذي كشف انه التقى صدام الاحد لمدة سبع ساعات "انه بصحة جيدة على الرغم من انه فقد ٥ كيلوغرامات من وزنه". وكان صدام قد اعلن خلال الجلسة الثانية عشرة لمحاكمته مع سبعة من اعوانه في ١٤ شباط الحالي "نحن مضربون عن الطعام منذ ثلاثة ايام". ووضح الدليمي "بحثت مع موكلي في كافة الامور المتعلقة بالمحاكمة". وازداد "طلبت تأجيل المحاكمة وقدمت كتاباً بهذا الصدد وذلك نظراً للظروف الامنية الحالية واجراءات المحكمة".

وقال "ان مسألة الحضور من عدمه لجلسة اليوم الثلاثاء ستقرر في وقت لاحق من يوم أمس". وكانت هيئة الدفاع قد اكدت في وقت سابق "تعليق كافة انشطتها مع المحكمة الجنائية العليا التي تحاكم صدام، ووضعتها بانها "غير شرعية وغير قانونية. من جهته قدم وزير العدل الاميركي السابق رامسي كلارك الذي يشارك في الدفاع عن صدام الترجمة الانكليزية لطلب تنحي القاضي رؤوف رشيد عبد الرحمن الذي رفع الى المحكمة. وجاء في النص ان رئيس المحكمة "ليس محايداً ويبدأ طرفاً ضد المتهم" وانه "خرق تكراراً الاسس التي يجب ان تقوم عليها محاكمة عادلة من خلال احترام حقوق الانسان".

علما خلفية شكوى بإساءة المعاملة

السفارة الأمريكية تقدم اعتذاراً لمحافظة كربلاء

كربلاء / الصدا

قدمت السفارة الأمريكية اعتذاراً خطياً إلى محافظ كربلاء اعلنت فيه اسفها لما قام به افراد حماية توماس كوني ممثل السفارة في الحلة لتعرضهم الى موكب المحافظ اثناء زيارته الى كربلاء قبل اسبوعين. وجاء في الاعتذار الخطي الذي حصلت (المدى) على نسخة منه (ارجو قبول اعتذارنا نيابة عن المكتب الإقليمي لسفارة الولايات المتحدة في الحلة) وأضاف انه جرى تعديل الإجراءات الامنية من اجل (تجنب أي حالات سوء فهم في المستقبل وسيعمل مسؤولو الأمن في مكتبنا مع قوات الأمن العراقية من اجل تنسيق افضل لزيارتنا إلى مبنى المحافظة). وضمن المكتب الإقليمي في اعتذاره علاقته مع الحكومة المحلية في كربلاء وأكد التزامه بالعمل مع مجلس المحافظة من اجل المساعدة في إعادة بناء كربلاء.

النجف / اصاب

أكد السيد مقتدى الصدر ان عا الى العراق لتنسيق عمل جيش المهدي مع الحكومة العراقية والجهزة الامنية من جيش وشرطة. وقال الصدر في مؤتمر صحافي مساء الاحد الماضي حال وصوله الى منزله في منطقة الحنافة في مدينة النجف المقدسة بعد جولة شملت عددا من دول الجوار "انا رجعت الى العراق لارى ما يمكن عمله، فجيش المهدي يجب ان يكون عمله بالتنسيق

مع الحكومة العراقية والجيش والشرطة ومع الشعب العراقي لكي يتم التكاتف، لان المحتل يحول دون تحقيق الامن والاستقرار ويقف حاجزاً امام الحكومة العراقية لكي يقول ان الحكومة غير قادرة على استباب الامن". وازداد "اننا ندعو الشعب العراقي الى التوحيد والتكاتف وعدم الانجرار خلف الفتن والمخططات الغربية وان يكون على قدر المسؤولية". ووضح الصدر انه دعا الى ثلاثة امور: "اولها تنظيم

تظاهرة سلمية مشتركة موحدة في بغداد، والثاني اقامة صلاة جماعة موحدة في المساجد في محافظات الجنوب او الشمال او الوسط لتكون مقدمة للوحدة ونبذ الطائفية، اما الامر الثالث فهو التآخي وتخفيف هذه الازمة شيئاً فشيئاً". وقال الصدر "انا قطعتم زيارتي الاخيرة الى بيروت لكي اخفف من حدة التوتر التي تحدث الآن في العراق، وساسعى قدر جهدي الى تقريب وجهات النظر حيث سادعو اخواني الشيعة

واخواني اهل السنة الى المجيء الى النجف الاشرف للتباحث والتناقش وان اقتضت المصلحة فسادب انا اليهم وساكون في خدمة الاسلام والعراق". ونفى الصدر ان تكون هناك اي علاقة لعناصر جيش المهدي بالاعتداءات على المساجد في بغداد، وقال ان "هناك عناصر تحاول ان تدس الفتنة وتدس السم في العسل وتخرب العلاقة الجيدة بين جيش المهدي والتميز الصدري مع جميع التيارات الأخرى".

الأفراج عن ٩٦ معتقلاً من السجون المحلية

بغداد / الصدا

اعلنت الحكومة في بيان لها أمس الاثنين الافراج عن ستة وتسعين معتقلاً عراقياً من السجون في العراق خلال الايام القليلة الماضية. وقالت الحكومة في بيانها ان "المجلس المشترك لاعادة النظر في قضايا

المعتقلين اصدر قراراً بالافراج عن ٩٦ معتقلاً خلال الايام القريبية الماضية". ولم يوضح البيان ان كان هؤلاء المعتقلون كانوا محتجزين في سجن اميركي. ويتألف المجلس المشترك من لجنة رباعية تضم

اوربا تفرج عن (١٢٠) مليون يورو لمساعدة الفلسطينيين

بروكسل / ا ف ب

اعلنت المفوضية الاوروبية للعلاقات الخارجية بينيتا فيريرو-فالدنر أمس الاثنين الافراج عن ١٢٠ مليون يورو لمساعدة الشعب الفلسطيني داعية الدول المانحة الأخرى الى القيام بالمثل. ووضحت المفوضه الاوروبية ان ٤٠ مليون يورو ستستخدم لتغطية فواتير الطاقة للسلطة الفلسطينية مباشرة ٦٤ مليون

يورو ستأخذ شكل مساعدة مباشرة عبر الامم المتحدة. من جهة اخرى، اكدت ان المفوضية ترغب في ان يتم الافراج عن ١٧,٥ مليون يورو تسحب من صندوق للبنك الدولي، للمساعدة في دفع الرواتب في الحكومة الانتقالية للسلطة الفلسطينية. وهذا المبلغ يشكل نصف الاموال التي تقدمها المفوضية لهذا الصندوق (٣٥ مليون يورو).



وعادت الحياة

السيد مقتدى الصدر ينفي علاقة جيش المهدي باعتداءات استهدفت عدداً من المساجد